ظروف فرض معاهدة الحماية 30 مارس1912 ومضمونها ورد فعل المغاربة

د. محمد أيت تعرابت

زائر سابق بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بكلية الأداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر باكادير

حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر بكلية الأداب ظهر المهراز بفاس

المغرب

مقدمة:

قامت فرنسا بإبعاد جميع منافسيها حول المغرب عن طريق الاتفاقيات الثنائية وبذلك أصبحت لوحدها في مواجهة البلاد، إلا أن الشعب المغربي رفض تدخل فرنسا واعتبره بداية لاحتلال بلاده فثار ضد السلطان الذي يتعامل مع الفرنسيين، فانتهزت فرنسا هذه الثورة لكي تتدخل في البلاد، واعتبرت تدخلها هذا مشروعا بحجة حماية الرعايا الأجانب وحماية السلطان الذي طلب منها مساعدته، وتحت الضغط والتهديد استطاعت أن تدفع السلطان إلى التوقيع على معاهدة الحماية التي كان من المفروض أن تعمل بموجبها فرنسا لإدخال الإصلاحات إلى البلاد وتنميته اقتصاديا، أما الشعب المغربي فقد رفض هذه الحماية وثار في جميع جهات البلاد، إلا أن فرنسا منذ البداية بدأت في خرق بنود المعاهدة حيث قامت بقطع كل من رفض هذا التدخل بل إنها التجأت إلى استعمال أسلحة متطورة وفتاكة أدت إلى حصد الكثير من الضحايا، لكن رغم كل هذه الوسائل التي استعملتها فرنسا فإنها لم تستطع فرض سيطرتها الشاملة على البلاد إلا بعد سنة1934م.

1- ظروف فرض معاهدة فاس على السلطان مولاي عبد الحفيظ:

استفاد مولاي عبد الحفيظ من التأييد الشعبي على أوسع نطاق وقد بويع بطلا للجهاد بإيعاز من الشيخ الكتاني بشرط التعهد بصيانة البلاد واسترجاع المناطق المغتصبة، إلا أن عبد الحفيظ الذي جسد في شخصه آمالا عظيمة ما لبث أن تنكر لالتزاماته الواحدة بعد الأخرى غير متورع حتى عن تعريض الشيخ الكتاني الذي أملاها للهلاك جلدا بالسياط، أما الخزينة فقد أصبحت فارغة بسبب ما كلفته عملية إخماد الثورات، وقد اضطر مولاي عبد الحفيظ أن يقترض من فرنسا قرضا التزم أن يرده من مدا خيل الجمارك وكانت فرنسا قد ضمت الديون الخاصة بها وبغيرها من الدائنين الأجانب كلها وتم بذلك لفرنسا الاستيلاء على مالية المغرب كلها، وقد اتفق عبد الحفيظ بعد ذلك مع فرنسا على أن يكون رئيس بعثتها العسكرية رئيس الجيش المغربي المدرب تدريبا عصريا فأصبح بذلك الجيش المغربي تحت نفوذ فرنسا، كما اتفق عبد الحفيظ مع فرنسا على أن يصبح على رأس إدارة الأشغال العمومية مهندس فرنسي، وبذلك صارت فرنسا المتصرفة في شؤون المغرب الحيوية.

كانت فرنسا قد احتلت مدينة الدار البيضاء مما زودها بميناء بحري لا تزال جنودها واستيلاؤهما على الشاوية الخصبة وضع تحت تصرفها جزءا من أغنى أراضي المغرب، وقد ضمن احتلالها لوجدة مدخلا من الجزائر لما وصلت حالة المغرب هذه الوضعية ثارت القبائل المغربية في وجه عبد الحفيظ محاولة عزله عن العرش المغربي، لأن منزلته انحطت من ذلك البطل الذي تقمص شخصيته في البداية إلى سلطان الفرنسيين.

وقد قامت لجنة المغرب وهي المنظمة التي كانت القوة الرئيسية المسؤولة عن احتلال المغرب، وقد ظهرت في مطلع القرن 20 وكان مؤيدوها الرئيسيون بعض رجال السياسة وممثلين عن الأعمال التجارية والمالية الكبرى ممن كان لهم مطامع استعمارية، قامت في أبريل 1911 في باريس أخبار مؤداها أن "مدينة فاس كانت محاطة بالعصاة وأن الأوربيين هناك خطر"[1]

وقد استجابت الحكومة الفرنسية لضغط لجنة المغرب فأصدرت تعليماتها إلى الجنرال مونيي بأن يخصص30 ألف جندي لنجدة العاصمة، وبالفعل نفذ الجنرال مونيي هذه الأوامر وأصبحت البلاد بين الساحل والعاصمة في قبضة الجنود الفرنسيين.[2]

في هذه الظروف وبعد محاصرة الثوار للسلطان داخل قصره حاولت فرنسا استغلال الفرصة ولكي تجد مبررا شرعيا لتدخلها نصحت عبد الحفيظ بأن يقوم بطلب مساعدة فرنسا واستدعاء الجند الفرنسي للقضاء على الثورة فخضع السلطان لذلك ، فأقبل من الدار البيضاء جيش فرنسي تحت قيادة الجنرال مونيي باستدعاء من سلطان المغرب عبد الحفيظ ودخل فاس في 21 ماي 1911

وهكذا فبعد أن تخلص عبد الحفيظ من الثوار أصبح سجينا بيد محرريه، وعند توقيع اتفاق نونبر1911 وجد عبد الحفيظ نفسه في مركز حرج، فقد أدرك أن الموافقة على هذا الاتفاق معناها الموافقة على الحماية الفرنسية أي على ضياع استقلال المغرب وتهديد سلطته التي ستتعرض للانتقاص من قبل ممثلي الدولة الحامية والثورة من قبل الشعب المغربي، ففكر بالتنازل عن العرش للخروج من هذه الورطة، وقد وجدت فرنسا في فكرة التنازل خطرا كبيرا إلا أنها نجحت في منعه من التنازل وبالتالي قبول اتفاق نونبر دون تحفظ، وفي 2 مارس وصل السفير الفرنسي رينيو إلى فاس على رأس بعثة لعرض معاهدة الحماية على السلطان، وكان استقبال البعثة بارزا بحيث كانت الشوارع فارغة واقتصر الترحيب على اليهود والبغايا.[3]

ولقد لقيت البعثة صعوبات كثيرة فقد أعلن السلطان عبد الحفيظ قبل بدء المفاوضات مع رينيو أنه يفضل التنازل عن العرش على قبول نظام ينقص من سيادته، واعترض بشدة على بعض المواد التي تتضمنها المعاهدة[4]. وقد كان النقاش حول مشروع الحماية الفرنسية الذي تقدم به رينيو إلى السلطان حادا، لكن تحت التهديد والضغط الدبلوماسي والعسكري وقع عبد الحفيظ عقد الحماية في 30 مارس1912 عازما على مفارقة العرش نهائيا، وفي نفس الليلة حطم بيده جميع شارات الملك ورموز السلطنة[5].

ولم تكن أحداث فاس ومحاصرة السلطان السبب الرئيسي في فرض الحماية الفرنسية على المغرب، بل أن فرنسا قامت بحملة شاملة على المستوى المالي والعسكري والدبلوماسي مكنتها في آخر الأمر من السيطرة على المغرب، وقد ابتدأت هذه الحملة قبل سنة1912 بسنوات عديدة، وفي هذا الصدد يقول أحد المؤرخين الأمريكيين الذين عنوا بتلك الحقبة أن الاتفاق لم يزد " عن كونه أمرا شكليا كان القصد منه أن يضفي على الوضع الفرنسي القائم صبغة قانونية" ذلك بأن" سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات هي التي انتهت بحصول فرنسا على حق اقامة الحماية في المغرب"[6]

---

[1] روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، بيروت،1980،ص75.

[2] نفسه ،ص75

[3] محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب1912–1939**، دمشق،1972،ص50

[4] نفسه ، ص50

[5] محمد بن عبد السلام بن عبود، **تاريخ المغرب**، الجز الثاني، تطوان،1957،ص118

[6] روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن20**، مرجع سابق ص70

2 – مضمون معاهدة فاس:

تعد معاهدة الحماية التي عقدها السلطان عبد الحفيظ مع فرنسا يوم 30 مارس1912 بمدينة فاس من أخطر المعاهدات التي عقدها مع دولة أجنبية عبر تاريخه، وبالرغم من كونها معاهدة كانت بين "حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المغربية" فإنها في الواقع عقد من طرف واحد بموجبها فرضت فرنسا قانونها[7].

وقد استوحت فرنسا معاهدة 30 مارس معاهدة الحماية التي أبرمتها مع تونس وقد جمعت في هذه الوثيقة الشروط الموزعة في أربع وثائق بالنسبة لتونس[8] وتتألف المعاهدة من تسع مواد التزمت بها فرنسا لمساعدة السلطان على تأسيس نظام مبني على السكينة الداخلية والراحة العمومية وذلك بإدخال الإصلاحات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتنص المادة الأولى على كون السلطان قد وافق على قيام فرنسا بإقرار نظام جديد يتضمن الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تراها فرنسا ضرورية مقابل التزام فرنسا إزاء السلطان بالمحافظة على الحالة الدينية واحترام هيبة السلطان التقليدية وممارسة الشعائر الدينية والمحافظة على المؤسسات الدينية خاصة مؤسسات الأوقاف، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم حكومة مغربية، كما أعطت المادة الأولى لفرنسا الحق في التصرف بمعزل عن السلطان في جزء هام من شمال المغرب وجنوبه بالاتفاق مع اسبانيا، وتحتوي كذلك هذه المادة على فقرة بخصوص مدينة طنجة أي تبقى على حالتها الدولية المعترف لها بها، وهذا يعني التخلي عن جزء من المغرب وإعطائه مركزا خاصا، وهذا يعني تفكيك وحدة البلاد وتقسيمه إلى ثلاث مناطق نفوذ: المنطقة الفرنسية والمنطقة الاسبانية ومنطقة طنجة الدولية.

أما المادة الثانية فبموجبها تقوم فرنسا بمساعدة السلطان باحتلال أية منطقة مغربية ترى احتلالها ضروريا للمحافظة على النظام وعلى سلامة المبادلات التجارية، وأن تمارس عمل البوليس والحراسة في البر وفي المياه المغربية، وهذا يعني إلغاء الحكومة المغربية، وتخص المادة الثالثة السلطان وعرشه بحيث تعهدت فرنسا بمساعدة السلطان وخلفائه ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يعرضه للخطر هو وبلاده. وهمت المواد الرابعة والخامسة والسادسة الجانب السياسي، بحيث تركزت المادة الرابعة للسلطان حق إعلان التدابير التي يتطلبها نظام الحماية الجديد والوسائل التي تتطلبها النظم الجديدة والتعديلات على القوانين القديمة، وذلك باقتراح من الحكومة الفرنسية وهذا يعني أن السلطان هو المشرع الوحيد في البلاد ولا يمكن لفرنسا أن تدرج قوانين لم يصادق عليها السلطان، كما تقوم فرنسا بتعيين مندوب مقيم عام(المادة الخامسة) يكون نائبا عنها لدى السلطان ويتمتع بكل سلطات الجمهورية في المغرب، ويسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية ويتكلف بصورة خاصة بكل الوسائل المتعلقة بالأجانب وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم الصادرة عن السلطان أي أن فرنسا ضمنت لنفسها حق الإشراف على سير الأمور في الدولة المغربية بواسطة المقيم العام.

وإذا كان المقيم العام الفرنسي في المغرب هو الذي يتصل بممثلي رعايا ومصالح المغرب في الخارج(المادة السادسة)، وهذا يعني أن السفارات الفرنسية هي التي تتحدث باسم المغرب، كما أن هذه المادة تمنح السلطان من عقد أي اتفاق ذي صبغة دولية بدون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية، وهمت المادتان السابعة والثامنة الجانب الاقتصادي والمالي، فبموجب المادة السابعة ستشرف فرنسا على الإدارة المالية، كما ضمنت الحقوق المخولة لحاملي سندات القروض العامة المغربية، أما المادة الثامنة فقد تعهد فيها السلطان بالامتناع عن عقد أي قرض عام أو خاص في المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة والامتناع بأي شكل كان عن منح أي امتياز دون إذن الحكومة الفرنسية، وهاتان المادتان تكشفان عن أهداف الحماية التي تجعل من المغرب طريدة الاستعمار الفرنسي، أما المادة التاسعة فتهم نص المعاهدة نفسها بحيث سيقدم أولا لفرنسا لتصادق عليه وبعد ذلك يدفع للسلطان.

---

[7] عبد الوهاب بن منصور، **المعاهدة المغربية الفرنسية1330–1912**، الرباط، 1982

[8] محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**، مرجع سابق،ص51

وهكذا فالمغرب حسب هذه المعاهدة سيبقى دولة إسلامية ذات سيادة ، والسلطان هو صاحب السلطة، أما فرنسا فقد خولت لها المعاهدة بعض السلطات في نطاق إعطاء البلاد تجديدا سياسيا ودوليا، وعليه فالمقيم العام سيكون سلطة دولية حسب عقد الحماية.

ويمكن استنتاج نقطتين من المعاهدة: الأولى هي أن فرنسا ستمنع المغرب من أن يدخل في أية معاملة مع دولة أخرى إلا بموافقتها والثانية هي الأبدية أي أن فرنسا ستبقى حامية المغرب.[9]

3 – رد فعل المغاربة:

كتب الدكتور ويزجربر الذي كان يوجد بمدينة فاس أثناء فرض الحماية الفرنسية على المغرب قائلا:" عندما عرف النبأ في فاس وقع هجوم عام واعتبرت معاهدة الحماية كعملية بيع البلاد، فأجمعت المدينة من شرفاء وعلماء على نبذ الصفقة التي با ع بها "أمير المؤمنين" جزءا من دار الإسلام للمسيحيين بعدما حمل إلى السلطة قبل أربع سنوات بصفته سلطان الجهاد.[10]

كان رينيو المفوض الفرنسي الذي وقع مع السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية قد اتفق معه على كتمان نبئها حتى يترك السلطان مدينة فاس ويصل إلى الرباط، لكن سرعان ما انتشر الخبر واعتبره المغاربة عقد بيع بلادهم لفرنسا، وظهر الاستياء على كافة الشعب واستنكر الجميع هذه المعاهدة وخاصة من السلطان الذي كانوا قد أوصلوه إلى الحكم كأمير المؤمنين لكي يعلن الجهاد على المسيحيين، وتعتبر ثورة فاس في أبريل1912 مظهرا يعكس شدة روح النضال، وقد اندلعت الشرارة الأولى لتلك الثورة في صفوف الجيش المغربي وذلك عندما أرادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم وإخضاعهم للقيادة الجديدة وأنظمتها، ولم يستمع عبد الحفيظ إلى شكاوي الجند فما كان منهم إلا أن أعلنوا الخروج على سلطة المخزن الخاضعة للنفوذ الأجنبي، وبدأوا بقتل عدد من مدربيهم الفرنسيين ثم انتشروا في المدينة وأخذوا في دعوة الناس إلى الجهاد وسرعان ما لقيت الثورة تجاوبا من السكان المدنيين، وكانت الجالية الأوربية والطائفة الإسرائيلية التي تعاونت مع سلطات الاحتلال هدفها لانتقام الثوار، ووقعت معارك كثيرة أصبحت تعرف بالأيام الدامية لمدينة فاس، واستدعيت القوات الفرنسية المرابطة بمدينة مكناس بقيادة الجنرال **موانيي**، حيث تمكنت من القضاء على الثورة وتمكن من الدخول إلى مدينة فاس يوم19أبريل1912، لكن الثورة انتشرت في المناطق المحيطة بفاس برئاسة الزعيم الحجامي، وقررت سلطات الاحتلال إقامة حامية كبيرة في فاس، وإذا كان قد قضي على الثورة بسرعة داخل فاس فإن أنباءها وصلت جميع الأقاليم فاحتشدت عدة قبائل من الأطلس اتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية، وقد بلغ هذا الحصار أشده في أواخر ماي، حيث استطاعت القوات المغربية أن تخترق أسوار المدينة مرتين لكنها لم تتمكن من اجتياح التحصينات الفرنسية، وقد أدت هذه الأحداث بفرنسا إلى تعيين مقيم عام لها بالمغرب في شخص الجنرال **موانيي** لكي تجمع بين أيديه كل السلطات وتجعله مسؤولا عن تسيير كل القطاعات في المغرب.

ولم تكن أيام فاس الدامية إلا إيذانا بأيام مماثلة في جهات أخرى في كل مدينة وفي كل قرية، في البادية وفي السهول والجبال والصحراء قد أعلنت الحرب ضد سلطات الاحتلال في شكل ثورة عنيفة، وتنقسم مناطق الاحتلال إلى أربع جهات[11].

فقد قامت ثورة في الريف بزعامة عبد الكريم الخطابي الذي تمكن من إحراز عدة انتصارات على الجيش الاسباني والفرنسي، كما قامت ثورة أخرى في جبال الأطلس المتوسط، حيث اصطدمت القوات الفرنسية بمقاومة عنيفة من القبائل كبني مطير وخنيفرة وغيرها، أما في الأطلس الكبير بجنوب المغرب فقد حمل هبة الله ماء العينين دعوة أبيه في الجهاد، والتف حوله أهل سوس بما في ذلك كثير من القواد الذين كانوا في السابق يمثلون حكومة فاس، وفي غشت1912 تمكن هبة الله من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب، حيث اعترف له الأعيان برئاسته الشيء الذي دفع ليوطي إلى إرسال أحد أعوانه الرئيسيين **مانجان**MANGENE على رأس قوة كبيرة استطاعت طرد هبة الله

---

[9] عبد الرحيم بن سلامة، **المغرب قبل الاستقلال، عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها**، الدار البيضاء،1980،ص68

[10] ألبير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، الدار البيضاء،1985،ص83

[11] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، تطوان، د ت، ص 105

اتجاه الجنوب حيث انسحب إلى منطقة سوس، أما في منطقة تافيلالت وأيت عطا في الجنوب المغربي فقد تزعم الثورة الشريف السملالي المعروف بموحا اوحمو نيفروطن حيث هدد الفرنسيين واصطدم معهم في مجموعة من المعارك حيث تكبد فيها الفرنسيون خسائر عديدة، وبعد اغتيال الشريف السملالي خلفه في تدبير القبائل وقيادة حملاتها أبو القاسم النكادي الذي واصل المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي.

كانت هذه بصفة اجمالية مراحل المقاومة المغربية للدفاع عن الاستقلال بعد فرض معاهدة الحماية الفرنسية، وكانت هذه الثورات العديدة بالفعل رفضا واضحا من جهة الشعب المغربي للاحتلال الأجنبي، وقد كتب أحد كبار الغزو الفرنسي الجنرال "أ جوريم" في كتابه "برابرة المغرب وعمليات استتباب الأمن في الأطلس المركزي" ..... الذي أدهشنا هو أن أخلص القبائل للسلطان ثارت عليه حينما وقع الحماية، وكانت أشد مقاتلة لنا وتعصبا علينا من بعض القبائل التي عرف عنها أنها تثور بمختلف المناسبات.[12]

هكذا إذن ستبدأ سلطات الحماية في تطبيق بنود معاهدة 30مارس، فهل ستحترم ما اتفقت عليه مع السلطان، أم أنها ستقوم بتطبيقها وفق ما يحلو لها. وأول ما ستقوم به هو المحافظة على الأمن.

4 –المحافظة على الأمن:

غداة توقيع معاهدة الحماية انتصب المغاربة للدفاع عن استقلالهم، وفي يوم 12غشت1912 أرغم الجنرال ليوطي عبد الحفيظ على التنازل عن العرش وأعلن في اليوم الموالي عن تولية أخيه المولى يوسف سلطانا على المغرب، وبحجة تأكيد سلطته في مملكته صممت سلطات الاحتلال على استخدام القوة لفرض سيطرتها على منطقتها، هذه المنطقة لم تخصصها فرنسا إثر ثورة فاس قد اختارت الجنرال ليوطي كمقيم عام لها في المغرب نظرا لما يمتاز به من الشدة والصرامة الممزوجة في نفس الوقت بالمرونة والدبلوماسية ونظرا كذلك لتجربته الطويلة في المستعمرات، وقد أعطته الحكومة الفرنسية السلطة في الميادين العسكرية والمالية والإدارية والسياسية، وحتى فيما يتصل بالسلطان صاحب السيادة القانونية أو الاسمية على البلاد والذي أنجزت باسمه كل العمليات العسكرية وفي بلاده وبقيادة الفرنسيين.

كانت منطقة الشاوية ووجدة من قبل بين أيدي الجيوش الفرنسية بينما جرى احتلال حوز مراكش ومدينتي الصويرة وأكادير تباعا1912و1913 وقبل قواد الجنوب الكبار كالكلاوي والكندافي بخدمة السلطات الاستعمارية لقاء تقوية سلطتهم وحرية ممارسة تعدياتهم، وبذلك تمت السيطرة على الأطلس الكبير الشرقي، وسهل سوس بسرعة، وكذا خدمة حمايتها من الهجمات المتكررة للرحل بقيادة الهيبة، وبهذا تم اخضاع السهول والهضاب والمدن ، وتم تأمين الربط بين الشرق وغرب المغرب باحتلال مضيق تازة في ماي 1914م.

وقد تحققت هذه الانتصارات بفعل أهمية الجيوش المجندة لذلك حيث بلغت 56 ألف عام 1912 ووصلت إلى 70 ألف عام 1913 و 63ألف عام1914، وقد عبر الماريشال جوان الذي كان يومها ضابطا وساهم في عملية "غورو" ضد قبائل ورغة في ماي 1914 عن اعجابه "بالأساليب التي لم يكن بإمكانها أن تظهر إلا فيما بعد بكثير في ميدان عملية الحرب العالمية الأولى أي الحشود الكثيفة لسلاح العملية والرشاشات وهي أولى الحشود التي وفرت لنا قدرة قتالية عالية"[13]

من جهة أخرى التجأت سلطات الاحتلال إلى عملية التخريب وإحراق القرى ونهب الماشية والحبوب وتشغيل السكان بالقوة ومصادرة دوابهم وأدواتهم، أما الفلاحون والرعاة فقد تابعوا نضالهم بالأطلس من أجل الحرية إلا أن معاناتهم كانت أكبر من أن توصف، فقد حرموا من تموين السهول وفصلوا عن أوديتهم ومراعيهم، لكنهم رفضوا الاستسلام، فالكل كان يتعرض للهلاك رجالا ونساء وأطفالا، وقد كتب الجنرال غيوم قائلا:" لم تخضع لنا أية قبيلة بكيفية تلقائية ولم تخضع أية واحدة منها بدون مقاومة، بل إن بعضها لم تخضع إلا بعد استنفاذ كل وسائلها في المقاومة عن أخرها. [14]....."

---

[12] نفسه، ص109

[13] البير عياش، **المغرب والاستعمار. حصيلة السيطرة الفرنسية** ، مرجع سابق، ص384

[14] البير عياش، **المغرب والاستعمار. حصيلة السيطرة الفرنسية** ، مرجع سابق ص384

لقد استخدمت أساليب قاسية للتغلب على مقاومة هؤلاء واستعمل المستعمر كل الطرق والحيل كبيع الخبز والسكر الملغوم بالمتفجرات وإرسال الحمير محملة بالآلات المتفجرة والقضاء على الغلة والماشية وإفساد مراكز المياه الأمر الذي يجعل السكان في عذاب أليم من الجوع والعطش، وعندما تطول المقاومة كانت تسحق بقصف كثيف ومدمر من الطائرات والمدفعية فبين 1914و 1920 اخترقت كتلة الأطلس المتوسط وتم تجزئتها، وفي 12يونيو 1921 انتفضت قبائل الريف بقيادة عبد الكريم التي تمكنت من سحق الجيش الاسباني في موقعة أنوال في شهر يوليوز 1921، وفي 1924 لم يكن الجيش الاسباني يحتل سوى بعض النقط من الشاطئ، فقام عبد الكريم بتأسيس " جمهورية القبائل المتحدة بالريف"، وفي هذه الظروف بدأت فرنسا تتخوف من الريفيين فحاولوا في دعايتهم أن يجعلوا من زعيم الريف مجرد ثائر راغب في الملك أو ناقم يطالب بالسلطة، رغم أنه لم يكن يرغب إلا في تحرير البلاد.

إلا أن احتلال القوات الفرنسية لوادي ورغة وهو مجال تموين القبائل الريفية آثار محمد بن عبد الكريم الخطابي فدفع بجميع قواته في اتجاه وزان غربا وتازة وفاس جنوبا، وتمكن من احراز بعض الانتصارات على الجيوش الفرنسية، إلا أن الحكومتين الفرنسية والاسبانية عقدتا تحالفا بينهما التجأتا إلى استخدام وسائل عسكرية استثنائية كما ارتفع عدد قوات الاحتلال إلى 325 ألف رجل، وعززوا بحوالي 400 ألف جندي إضافي تم تجنيدهم بمساعدة الكلاوي، وفي أكتوبر وصل عدد الجيوش المقاتلة إلى 32 فرقة بقيادة 60 جنرالا والماريشال بيتان وعشرات الآلاف من الجنود الاضافيين و44 سربا من الطائرات، غير أن الإرهاق الذي حل بالريفيين دفعهم إلى الاستسلام.

كانت المنطقة الموالية التي نقلت إليها السلطات الفرنسية عملياتها هي منطقة وزان، إذ أرسلت إليها قوات كبيرة بعد دلك انتقلت إلى منطقة سوس التي كانت قبائلها في حالة ثورة، وبعد فشل فرنسا في مد نفوذ القواد الموالين لها قررت استخدام الحملات الحربية كحل للموقف وتمكنت من التوغل إلى أراضي الثوار في بداية 1928، وظلت منطقة الحدود المغربية الجزائرية قرب تافيلالت تقاوم كل توغل في أرضها من جانب القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر، وأخدت القوات الفرنسية الزحف المنظم من شرق تافيلالت وغربها في نفس الوقت واستمرت هذه العملية طوال عام 1930، واستخدمت السلطات الفرنسية في المغرب سياسة التوغل في إقليم الأطلس المتوسط في عام 1931 و1932 لمد سيطرتها الفعلية عليها، وفي سنة 1933 قامت فرنسا بعمليات أخرى في منطقة الأطلس ومهدت بها للعمليات التي قامت بها في نهاية هذه السنة وبداية عام 1934 في كل إقليم وراء الطلس وحتى حدود موريطانيا.

هكذا سمحت هذه العمليات بوصل منطقة الاحتلال الفعلية للفرنسيين في مكناس وعبر ممرات جبال الطلس المتوسط بمنطقة تافيلالت التي كانت متصلة بدورها بالسلطات الفرنسية في الجزائر، كما أنها سمحت للنفوذ الفرنسي بالامتداد من المال إلى الجنوب ومن مراكش عبر الأطلس إلى واد سوس ومنها إلى ما وراء الأطلس وإلى أراضي الرقيبات وواد درعة ثم موريطانيا، وتمكنت القوات الفرنسية في شهر أبريل 1934 من احتلال ايجيل عاصمة موريطانيا الشمالية والاتصال بالقوات الفرنسية في افريقيا الغربية.

خاتمة:

إن الظروف الداخلية للمغرب والظروف الخارجية قد سمحت لفرنسا بفرض حمايتها عليه، هذه الحماية التي فرضت في شكل معاهدة بين البلدين تعهدت بموجبها فرنسا بمساعدة السلطان على تطوير وتنمية بلاده على كافة المستويات، وإذا تمكنت فرنسا من إرغام المولى عبد الحفيظ على التوقيع على معاهدة الحماية فإن الشعب المغربي قد رفضها ورفض الخضوع للاحتلال الأجنبي، حيث قامت ثورات عديدة في كل أنحاء البلاد تكبدت أثناءها القوات الفرنسية خسائر فادحة، ولم تتمكن سلطات الاحتلال من فرض سيطرتها على كل البلاد إلا بعد سنين عديدة من فرض الحماية، حيث استعملت خلالها أسلحة متطورة وحيل حربية أدت إلى مقتل العديد من أبناء الشعب الأبرياء، وبعد ذلك أخذت في تنظيم حمايتها بالطريقة التي تلائمها.